ترفع لاجتماع الوزراء في الكويت نهاية هذا الشهر

وكلاء الداخلية في مجلس «التعاون» صادقوا على الاتفاقية الأمنية

وكلاء وزارات الداخلية الخليجيين في لقطة جماعية

بدء مغادرة الوفود

■ الهاجري : الوضع الأمني في دول الخليج العربية مستتب بفضل توجيهات قادة دول مجلس التعاون

■ مشكلة الارهاب عالمية لا تعرف حدوداً ولا مواثيق ويقظة الأجهزة الأمنية تقف له بالمرصاد

قال مساعد الامين العام للشؤون الامنية في الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي العميد هزاع الهاجري انه تمت الموافقة والمصادقة على الاتفاقية الامنية الخليجية من جميع الدول الاعضاء وسترفع لاجتماع وزراء داخلية دول المجلس المزمع عقده في الكويت نهاية الشهر الجاري.

جاء ذلك في تصريح ادلى به العميد الهاجري للصحافيين اليوم عقب اختتام وكلاء وزارات الداخلية بدول المجلس اجتماعهم التحضيري للاجتماع الـ33 لوزراء داخلية التعاون والذي استمر يومين.

وعن الاوضاع الاقليمية والامنية في دول الجوار قال العميد الهاجري «نحن لدينا في الامانة العامة اتفاقية لمكافحة الارهاب ويتم تفعيلها اذا ما اقتضت الحاجة لكن ولله الحمد فان الوضع الامني في دول الخليج العربية مستتب بفضل توجيهات اصحاب الجلالة والسمو رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن تبادل المعلومات بين دول المجلس فيما يتعلق بالقضايا الارهابية».

واشار الى ان مشكلة الارهاب مشكلة عالمية لا تعرف حدودا ولا مواثيق ولا عقودا مشددا على ان «يقظة الاجهزة الامنية في دول مجلس التعاون الخليجي تقف له بالمرصاد».

ولفت الى ان وكلاء وزارات الداخلية اقروا عددا من التوصيات سترفع الى وزراء الداخلية لاعتمادها في اجتماعهم القادم ومن ابرزها اعتماد الدراسة التي اعدتها الامانة العامة حول انشاء الشرطة الخليجية الموحدة.

وذكر ان الوكلاء ناقشوا عملية ربط غرف عمليات وزارات الداخلية بدول المجلس بمنظومة اتصالات موحدة او منظومة الالياف الضوئية واتخاذ القرار المناسب بشأنها مشيرا الى ان نتائج المناقشات سترفع الى الاجتماع القادم لوزراء الداخلية.

واوضح ان وكلاء وزارات الداخلية اعتمدوا كذلك توصيات اللجان الامنية الخاصة بالمرور والدفاع المدني والمخدرات وسوف ترفع تلك التوصيات الى اجتماع وزراء الداخلية المقبل لافتا الى ان الاجتماع المقبل لوكلاء وزارات الداخلية الخليجية سوف يعقد في قطر العام المقبل.

فريق الغوص يضع علامات ملاحية مؤقتة لركيزة مكسورة في رأس «الزور»

الفريق يضع علامة مؤقتة لارشاد مرتادي البحر

اعلن فريق الغوص الكويتي التابع للميرة البيئية التطوعية وضعه علامات ملاحية مؤقتة للركيزة المكسورة في الساحل الجنوبي لراس «الزور» تفاديا لوقوع اخطار الملاحة البحرية لاسيما ان موقعها يعد ممرا للعديد من القوارب.

وناشد الفريق في بيان خص بنشره «كونا» امس اصحاب القوارب والسفن ضرورة توخي الحذر عند المرور في ساحل راس «الزور» نظرا لوجود اعمال انشائية بحرية كبرى في الموقع متمنيا من الجهات المسؤولة اصلاح تلك الركيزة المكسورة باقصى سرعة ممكنة.

ودعا الفريق المؤسسات والشركات العاملة في هذه المواقع الى ضرورة المحافظة على الحياة البحرية وكائناتها لاسيما في الموقع الذي شهد نفوقا كبيرا للمحار قبل عام والحرص ايضا على وضع علامات ملاحية واضحة ذات مواصفات دولية للمرابط والعوامات البحرية من اجل سلامة رواد البحر.

تتمات

مطالبة بتأجيل

الهيئة تاكيدهما على ضرورة المبادرة بتعديل قانون هيئة اسواق المال.

وافاد بانه لا يمكن السكوت على تجاهل الحكومة لتقديم مشروع قانون بهذا الشان، مبينا انه في يوم الاربعاء المقبل على هامش الجلسة سوف يتم الزام الحكومة على الجلوس مع اللجنة المالية والاقتصادية، للنظر في الاقتراحات بقوانين الخاصة بالتعديل على هيئة اسواق المال على ان تقدم اللجنة تقريرها للمجلس خلال شهر.

وحول الجلسة الخاصة المقترحة يوم الخميس القادم، افاد الزلزلة بان لجنة الميزانيات بعثت رسالة الى رئيس مجلس الامة بتاجيل الجلسة الى ان يتم وضع آلية واضحة المعالم ولا تكون الجلسة عشوائية.

واوضح ان اولويات الحكومة ممتازة مبينا ان ما قدم للمجلس منها هو قرابة ٣٦ قانونا، وليس كما صرح به وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتقديم ١٨٠ اولوية للمجلس.

وقال ان الاتفاقية الامنية ضمن مقترحات الحكومة، ولكن ليس بالضرورة كل ما تقترحه يمشي، فالمجلس هو من يقر او يرفض، واذا كانت الاتفاقية الامنية تتعارض مع الحريات فبالتالي سوف نرفض لانه لا يمكن التعديل على مواد الاتفاقية.

وكشف الزلزلة ان مجموعة من النواب تقدموا بطلب لعقد اجتماع خاص في مكتب المجلس، لمناقشة تداعيات انخفاض النفط وتم الموافقة على الطلب، وحدد له موعد في الايام المقبلة، بحضور وزير النفط ووزير المالية ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

من جهته أبدى النائب فيصل الدويسان سعادته بموافقة لجنة الداخلية والدفاع على المقترح الذي تقدم به في وقت سابق، بشان ازالة التمييز بين الكويتيين على اساس رقم مادة الجنسية، مؤكدا ان اللجنة وافقت أمس على المقترح بان يكتب بشهادة الجنسية كويتي فقط دون الاشارة الى رقم المادة.

وشدد الدويسان على ضرورة ان تعمل الحكومة على تحسين صورة الكويت في مجال حقوق الانسان خاصة وان الكويت مقبلة على مراجعة شاملة لحقوق الإنسان، كما طالب بالانتهاء من قضية «بيع البدون لجزر القمر»، واعلن انه سوف يتقدم بسؤال آخر في هذا الشان، خاصة وانه تردد ان الحكومة تدرس بيع البدون لدول اخرى بعضها اوروبي.

بدوره تمنى النائب نبيل الفضل من رئيس هيئة اسواق المال د. نايف الحجرف ان يصلح احوال الهيئة ويفعل دورها، لافتا انها لم تفعل شيئا الا قتل صناع السوق، وأكد ان الصناديق الاستثمارية الحكومية الكبيرة في التامينات وهيئة القصر وغيرها لا تستطيع الدخول لدعم سوق المال بسبب القانون الحالي، وان الضحية هي مدخرات المواطنين في سوق المال.

وعن الطعن في مرسوم الصوت الواحد، قال الفضل: حتى لو افترضنا ان هذا المجلس لن يطول، فيمكن ان تستجد اسباب لكن ليس بسبب هذا الطعن، وليس هناك سبب سياسي يدعو لحل المجلس، فقط هناك مواطن مارس حقه بتقديم طعن للمحكمة الدستورية، لكن شخصيا ارى ان هذا الطعن لا قيمة له، فلا يوجد اي خلل في اصدار مرسوم الصوت الواحد من المجلس.

بدوره أوضح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد أن هذا الإنخفاض المتسارع في سعر النفط الكويتي ليس غريبا على سوق النفط الكويتي، فقد سبق أن تعرض لهزة مشابهه في عام 2012 خسر خلالها 35.27 دولارا عندما إرتفع لاعلى مستوى في مارس 2012 إلى 123.52 دولارا ثم هوى السعر ليصل إلى 88.25 دولارا في يونيه من العام نفسه.

وأكد عبدالصمد أن كثيرا من الدراسات التي تم إعدادها من قبل المؤسسات والمنظمات المتخصصة والمعنية باسعار النفط، قد إنتهت إلى أن هذا الإنخفاض الراهن في الأسعار سوف يستمر خلال الربع الأخير من عام 2014 والربع الأول من عام 2015.

وقال إنه في ظل وجود إحتمال ببقاء سعر البرميل منخفضا حول 76 دولارا للبرميل خلال الخمس شهور الباقية من السنة المالية 2014/2015، وفي ظل إحتمال عدم زيادة كمية الإنتاج عن 2.6 مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة، فإنه من المتوقع أن تسفر الحسابات الختامية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2014/2015، عن عجز بمبلغ 1.233 مليار دينار.

وطالب عبدالصمد باتخاذ عدد من الإجراءات أهمها: السيطرة على النمو في الانفاق العام الجاري بكل السبل الممكنة، وإعادة تقييم ما هو ضروري من هذا الانفاق وما يمكن وقفه، والنظر في خفض تقديرات بعض الاعتمادات بالقدر الذي لا يؤثر في حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمواطنين إلى جانب رفع كفاءة الانفاق العام بوضع الضوابط اللازمة للسيطرة على مواطن الهدر فيه، وإصدار تعليمات بعدم النقل بين بنود ابواب الميزانية وقصرها على الحالات الضرورية التي تراها وزارة المالية للحد من عملية الصرف، وخفض الاعتمادات المدرجة لبنود محدده تغيرت الأسس التي تم على اساسها تم تقدير تلك الاعتمادات في ميزانية 2014/2015، وإصدار قرار بخفض تقديرات بند العلاج في الخارج بميزانية وزارة الصحة المقدر له في ميزانية 2015/14 مبلغ 348 مليون دينار بسبب صدور قرارات في سبتمبر 2014 بخفض البدلات التي تمنح الكويتيين الذين يسافرون للعلاج في الخارج بنسبة 58 في المئة وكان البدل في الأصل 300 دينار في اليوم لكل مريض ومرافقين اثنين له والذي على اساسه تم تقديرا الاعتمادات المدرجة في الميزانية، فضلا عن إعادة دراسة الاشكال المختلفة للدعم والتي اصبحت تستنفد مبالغ طائلة من الانفاق العام قاربت 6 مليارات دينار في ميزانية 2015/14، خاصة ما يتعلق بالجهات الحكومية بحيث تقتصر الاستفادة من الدعم على الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط.

في سياق آخر قال مقرر لجنة حقوق الانسان النائب حمود الحمدان ان اللجنة ناقشت خلال اجتماعها أمس طلب الامانة العامة بتحديد الاولويات واوضح انه تم تحديد اولويات اللجنة في دور الانعقاد الحالي وحددت بالاتي: الديوان الوطني لحقوق الانسان ومشروع الحكومي في هذا الشان، قانون الوحدة الوطنية ومكافحة التمييز العنصري، حقوق البدون.

وواكد انه سوف ترسل هذه الاولويات الامانة العامة قريبا.

إلى ذلك ناقشت لجنة الشؤون التعليمية والثقافية والارشاد البرلمانية أمس اولوياتها التي ستبحثها وتدرسها خلال دور الانعقاد الجاري.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور عوده الرويعي إن من اولويات اللجنة هو عملية تنظيم التعليم بصفة عامة، سواء المبكر او رياض الاطفال او العام بمراحلة الثلاث والعالي والتعليم الخاص، اضافة الى العقبات التي تواجة قطاعات التربية المختلفة وتقديم حل لها.

الهاجري: إقرار

جاء ذلك في تصريح أدلى به العميد الهاجري للصحافيين أمس، عقب اختتام وكلاء وزارات الداخلية بدول المجلس اجتماعهم التحضيري للاجتماع الـ33 لوزراء داخلية التعاون، والذي استمر يومين.

وعن الاوضاع الاقليمية والامنية في دول الجوار قال العميد الهاجري: «نحن لدينا في الامانة العامة اتفاقية لمكافحة الارهاب ويتم تفعيلها اذا ما اقتضت الحاجة، لكن ولله الحمد فان الوضع الامني في دول الخليج العربية مستتب، بفضل توجيهات رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن تبادل المعلومات بين دول المجلس فيما يتعلق بالقضايا الارهابية».

واشار الى ان الارهاب مشكلة عالمية لا تعرف حدودا ولا مواثيق ولا عقودا، مشددا على ان «يقظة الاجهزة الامنية في دول مجلس التعاون الخليجي تقف له بالمرصاد».

ولفت الى ان وكلاء وزارات الداخلية اقروا عددا من التوصيات سترفع الى وزراء الداخلية لاعتمادها في اجتماعهم القادم، ومن ابرزها اعتماد الدراسة التي اعدتها الامانة العامة حول انشاء الشرطة الخليجية الموحدة.

وذكر ان الوكلاء ناقشوا توصيات اللجان الامنية الخاصة بالمرور والدفاع المدني والمخدرات، وسوف ترفع تلك التوصيات الى اجتماع وزراء الداخلية المقبل، لافتا الى ان الاجتماع المقبل لوكلاء وزارات الداخلية الخليجية سوف يعقد في قطر العام المقبل.

الجراح: تنسيق

ضرورة تفعيل تفعيل «العلاقات القوية والروابط الامنية والعسكرية والتعاون المتبادل، لبحث وجهات النظر حول اطر التعاون بما يخص ويخدم مصالحنا المشتركة بغية تنسيق المواقف والسياسات والخطط الدفاعية لدولنا، تجاه كل خطر وطارئ وفق منظورنا الخليجي المشترك».

وقال ان هذا الاجتماع الذي يستمر يوما واحدا، ياتي انطلاقا من حرص قادة دول مجلس التعاون، وتنفيذا لتوصياتهم في استمرار الجهود على تعزيز مسيرة التعاون المشترك، والسعي لتثبيت قواعد كيان مجلس التعاون وتقوية دعائمه وتحقيق طموحات وتطلعات شعوبه وانسجاما مع متطلبات المرحلة الجديدة من العمل المشترك.

من جهته دعا الامين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني في كلمته دول المجلس لانشاء قوة بحرية مشتركة ذات فعالية وكفاءة عالية، واتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لمواجهة ما تشهده دول المنطقة من تحديات ومخاطر جديدة «وضمنها تصاعد المخاطر البحرية التي أخذت أبعادا وصورا اكثر خطورة وأكثر تاثيرا على المصالح الحيوية للمنطقة والعالم أجمع».

«المواصلات»: بدء

لـ «كونا» على هامش مشاركته في ورشة عمل تحت عنوان «متطلبات واجراءات مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي» ان المشروع الخاص بالكويت يتضمن خطا يربط دول مجلس التعاون، اضافة الى خطوط وطنية تربط موانئ الكويت، لتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة لنقل البضائع والركاب في الكويت وخارجها.

واضاف ان دولة الكويت تطمح الى ربط سكك الحديد مع دول مجلس التعاون، وكذلك العراق مع موانئ الكويت ومن ضمنها ميناء مبارك الكبير الذي سيشكل نقلة نوعية في نقل البضائع.

الصندوق الكويتي

له أمس ان هذه المنحة تاتي ضمن اتفاقية إطارية تم توقيعها في 27 مايو 2013 بين حكومة السلطنة والصندوق، بشان استغلال المنحة التي خصصتها حكومة الكويت وعهدت للصندوق بادارتها والتي يبلغ مقدارها 2.5 مليار دولار امريكي، توزع على عشر سنوات، بدءا من السنة المالية 2012/2013 لتمويل مشاريع انمائية في السلطنة، وتقدم هذه المنحة ضمن إطار برنامج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنمية دول المجلس.

وذكر البيان انه وقع الاتفاقية عن حكومة سلطنة عمان في مسقط اليوم وزير المالية درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي، بينما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر.

«السكنية» أجرت

بناء على أولوية الطلب الإسكاني والتي وصل التخصيص لها حتى تاريخ 1995/9/26 وما قبل.

و يقع مشروع غرب عبدالله المبارك على طريق الدائري السابع مقابل ضاحية عبدالله المبارك من الجهه الغربيه، وتبلغ مساحة المشروع «899.30» هكتارحيث يتضمن المشروع عدد «5196» قسيمة تبلغ مساحة القسيمه «400».

رئيس الوزراء العراقي

وكان في استقباله بمطار قاعدة الرياض الجوية الامير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، وعدد من الامراء وكبار المسؤولين.

وفي بغداد عزل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أمس 36 قائدا عسكريا لاسباب مرتبطة بـ «مكافحة الفساد»، في اكبر عملية تطهير للمؤسسة العسكرية منذ تراجعها في مواجهة تنظيم داعش.

وجاء في بيان للمكتب الاعلامي لرئيس الوزراء ان «القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي اصدر اوامر ديوانية باعفاء 26 قائدا من مناصبهم واحالة 10 قادة الى التقاعد».

ولم يحدد البيان مراكز هؤلاء او رتبهم، او ما اذا كانوا مسؤولين عن وحدات مقاتلة او يشغلون مناصب ادارية.

وعيّن العبادي «18 قائدا في مناصب جديدة بوزارة الدفاع».

وأكد البيان ان هذه القرارات تاتي «ضمن التوجهات لتعزيز عمل المؤسسة العسكرية على اسس المهنية ومحاربة الفساد بمختلف اشكاله».

وادى الهجوم الكاسح لتنظيم داعش في يونيو الى انهيار العديد من قطعات الجيش لا سيما في محافظة نينوى «شمال»، حيث انسحب الضباط والجنود من مواقعهم، تاركين خلفهم كميات كبيرة من الاسلحة «بينها مدافع ومدرعات» وقعت بايدي مقاتلي التنظيم المتطرف.

وأتى اعلان قرار العبادي بعد تاكيده امام وفد من القادة العسكريين الاربعاء «ان القيادة العسكرية يجب ان تتمتع بالكفاءة والنزاهة والشجاعة حتى يقاتل الجندي بشكل صحيح. كما ان التقييم في بناء القوات المسلحة يجب ان يكون قائما على هذه الاسس الجوهرية»، بحسب بيان ثان لمكتبه.

واضاف «يجب علينا اعادة الثقة بقواتنا المسلحة عبر اتخاذ اجراءات حقيقية ومحاربة الفساد على صعيد الفرد والمؤسسة».

وكان رئيس الوزراء، الذي تولى منصبه في اغسطس، أكد في بيان الاثنين انه «ماض بإجراءاته الاصلاحية لمكافحة الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة»، مشيرا الى ان هذه الظاهرة «باتت تشكل خطرا كبيرا على البلد وثرواته ولا تقل خطورة على الارهاب الذي نسعى للقضاء عليه».

وتاتي خطوة العبادي لتضاف الى سلسلة اجراءات اتخذها على مستوى الجيش منذ توليه منصبه في اغسطس، شملت عزل ثلاثة من كبار الضباط ابرزهم قائد القوات البرية ونائب رئيس اركان الجيش، وحل «مكتب القائد العام للقوات المسلحة».

وكان المكتب قائما في عهد رئيس الوزراء السابق نوري المالكي ويرتبط مباشرة به. وانتقدخصوم المالكي الذي تولى الحكم بين العامين 2006 و2014، بشدة هذا المكتب الذي حصرت به السلطات الامنية.

ويرى خبراء ان القوات العراقية تعاني في مجال التدريب والتجهيز ما يحد من قدرتها على استعادة السيطرة على مناطق سيطر عليها داعش، ومنها مدن كبرى ابرزها الموصل، ثاني كبرى المدن العراقية.

واعلنت الولايات المتحدة التي تقود تحالفا دوليا يشن ضربات جوية ضد التنظيم، عزمها مضاعفة عدد جنودها في العراق بارسال حتى 1500 جندي اضافي، لتدريب القوات العراقية والكردية على قتال «الدولة الاسلامية»، في خطوة قال الرئيس باراك اوباما انها تشكل «مرحلة جديدة» في الحملة ضد التنظيم المتطرف.

السعودية ترفع

وقامت بنشر كاميرات ومعدات تسمح لقواتها بمراقبة الحدود على امتدادها بالكامل.

كما تتحسب المملكة لأي خطر استراتيجي ينبع من اليمن، ليس فقط من جانب الحوثيين بل أيضا من تنظيم القاعدة، الذي تنتشر عناصره في اليمن.